

من اعتقال ٧١ ناشطاً خلال الفترة ذاتها، انما يدلّ على عدم النجاح (الحياة، ٢٤/٤/١٩٩٠)؛ بل واتضح ان الاجهزة الاسرائيلية تلقى صعوبة في استيعاب حشد المعتقلين، حيث يكتظ سجن القدس بـ ٨٣ منهم حشروا في أربع زنازات فحسب، ويتناوبون على ٢٤ سريراً (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٥/٧). وفي مجال آخر، وللسبب ذاته، كشفت المصادر الاسرائيلية عن خطة توسيع معتقل «انصار - ٢» في غزة، في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. والمعروف عن هذا المعتقل انه محطة حجز للمعتقلين قبل الانتقال الى سجون أخرى؛ وقد مرّ من خلاله، حتى الآن، ٢٢ ألفاً من ابناء القطاع؛ وقد سبق توسيعه الى ثلاثة اضعاف حجمه الاصلي (بمخائنه، ١٩٩٠/٥/١٤). وفي هذه الاثناء، واصلت المحاكم العسكرية اصدار الاحكام التعسفية بحق المواطنين. وفي هذا الاطار، أصدرت احكام عدّة بالسجن المؤبد خلال الآونة الاخيرة، منها على ثلاثة مواطنين من غزة بتهمة قتل عملاء، في الثالث من أيار (مايو)، تلاها حكم مشابه على قائد خلية لـ «فتح»، بتهمة زرع قنابل في تل - أبيب خلال العام الفائت (الحياة، ٤ و ٥ - ١٩٩٠/٥/٦).

شمل السعي الى إحكام القبضة الاسرائيلية على الارض الفلسطينية المحتلة، كما في الشهر السابق، فرض نظام حظر التجول على مناطق شاسعة في آن، وعزل الضفة، أو القطاع، عن باقي البلاد. فقد ابتدأ الشهر قيد المراجعة على تلك الصورة، حيث تعرّض غالب قطاع غزة الى الحظر عشية احياء ذكرى استشهاد القائد خليل الوزير (أبو جهاد) في ١٦ نيسان (ابريل)، وانتهى الشهر على نظام العزل عشية ذكرى قيام اسرائيل على الارض الفلسطينية. كما تجددت أعمال هدم، وغلق، المنازل، كأسلوب عقابي؛ إذ قامت قوات الاحتلال بتدمير ثلاثة منازل في رام الله، في الثامن من أيار (مايو)، اثر اشتداد المواجهات الشعبية هناك خلال عدة أيام متتالية؛ وأعقب ذلك سدّ منافذ ثلاثة منازل أخرى في اريحا ونابلس، في ١٠ و١٤ من الشهر عينه، على التوالي.

انما اذا دلّت الاجراءات على شيء، فهو فقدانها للفعالية والمصدقية، ممّا انعكس، مثلاً، بالبحث الدائم عن أسلحة وقوى جديدة للقمع.

فقد أكدت المصادر المحلية ظهور نوع جديد من الذخائر لدى الجنود الاسرائيليين، تمثل بعبوة صغيرة تطلقها البندقية وتفرز ٨ - ١٢ عياراً معدنياً صغيراً، قادرة على اصابة الاشخاص، حتى مسافة مئة متر، اصابات بليغة (المصدر نفسه، ١٩٩٠/٥/١٤). ولكن هذه، اضافة الى عقوبات السجن وحملات الاعتقال وهدم المنازل وفرض عدم التجول، لم تعد لتقلب الميزان الميداني بالشكل الكافي. وصعد المستوطنون، من جهتهم، تصرفاتهم العدائية. فبالاضافة الى التسبب بمقتل مواطن فلسطيني، في ١١ أيار (مايو)، قامت جماعة منهم بحرق وتحطيم ثلاث سيارات بجوار الخليل، في الثامن من الشهر، وباقتلاع اشجار مثمرة في بلدة شويكة، في ١٣ منه، ممّا جوبه بتصدي الاهالي، وبرجم المنازل في العيزرية، في ١٥ منه (المصدر نفسه، ٩ و١٤ و١٦/٥/١٩٩٠). واذ نبعت تلك الاعتداءات من غياب، أو ارتباك، القوات النظامية، فانها جاءت استغلالاً للفراغ الحكومي، وتمشياً مع اتجاه قيادة رئيس الوزراء، اسحق شامير. والدليل على ذلك المباشرة بتشبيد مستوطنة جديدة، قرب مخيم جباليا، باسم «دوغيت»، في ٢٤ نيسان (ابريل)؛ وكان سبق ذلك البدء بعملية «توسيع» مستوطنة كفار ادوميم، في ١٨ الشهر؛ كما قام الجيش الاسرائيلي باخلاء موقعين له في الضفة الفلسطينية، في الثالث من أيار (مايو)، هما اليشاع (قرب اريحا) وغيفعوت (قرب الخليل)، لصالح استيطانهما من قبل يهود (جيروزاليم بوست، ٣/٥/١٩٩٠).

غير ان «فقدان البوصلة» لم يعد خافياً على القيادة الاسرائيلية، كما تأكد حين قال نائب رئيس الاركان، موشي بار - كوخبا، انه ينوي مقابلة رئيس الوزراء لشرح الاوضاع السلبية في مواجهة الانتفاضة. ففي الوقت الذي عارض رئيسه الجنرال دان شومرون تلك المواقف، وانتقد تدخل بار - كوخبا في السياسة علناً، أصرّ الاخير على اعتبار الخطة العسكرية ناقصة، وفشاشة، وسلبية (الحياة، ١٩٩٠/٥/٨؛ وحادشوت، ١٩٩٠/٥/٦). ودفعت اعتبارات مشابهة، أيضاً، بعض المسؤولين الى المطالبة بامتناع وسائل الاعلام عن نقل بعض الاخبار الخاصة بالجنود، حفاظاً على